ملخص

يدعم عمل مجموعة دراسة التمويل الأخضر (GFSG) التابعة لمجموعة العشرين الهدف الاستراتيجي لمجموعة العشرين والذي يتمثل في تحقيق نمو قوي مستدام ومتوازن. يتمثل التحدي في القدرة على توسيع نطاق التمويل الأخضر، وهو الأمر الذي سيتطلب، وفقًا للعديد من الدراسات، إنفاق عشرات التريليونات من الدولارات خلال العقد القادم. وقد تأسست مجموعة دراسة التمويل الأخضر لاستكشاف خيارات التعامل مع هذا التحدي.

يمكن فهم "التمويل الأخضر" على أنه تمويل الاستثمارات التي تقدّم مزايا بيئية في السياق الأوسع نطاقًا الخاص بتحقيق التنمية المستدامة بيئيًا. تشمل هذه المزايا البيئية، على سبيل المثال، تقليل معدلات تلوث الهواء والماء والتربة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، وتحقيق كفاءة محسّنة للطاقة عند استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وكذلك التخفيف من آثار التغيرات المناخية والتأقلم معها، والاستفادة من المزايا المصاحبة لها. يتضمن التمويل الأخضر مجهودات لاستبطان الآثار البيئية الخارجية وتعديل طرق إدراك المخاطر من أجل تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة وتقليل الاستثمارات الضارة بالبيئة. يغطي التمويل الأخضر نطاقًا واسعًا من المؤسسات المالية وفئات الأصول، ويشمل التمويل في كل من القطاعين العام والخاص. وينطوي التمويل الأخضر على الإدارة الفعالة للمخاطر البيئية في الإدارة المالية بأكملها.

يواجه التمويل الأخضر عددًا من التحديات. فعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال التمويل الأخضر، لم تُصنّف إلا نسبة ضئيلة من القروض المصرفية بشكل صريح على أنها خضراء وفقًا للتعريفات الوطنية. فهناك أقل من 1% من السندات العالمية مصنّفة على أنها خضراء وأقل من 1% من حصص وممتلكات جهات الاستثمار من المؤسسات العالمية تُعدّ أصول بنية تحتية خضراء. وتُعد احتمالية توسيع نطاق التمويل الأخضر مؤكدة وجوهرية. ومع ذلك، ما زالت عملية نمو التمويل الأخضر يواجهها عدد كبير من التحديات. البعض من هذه التحديات جديد تمامًا على المشروعات الخضراء، مثل الصعوبات في استبطان الآثار البيئية الخارجية، وعدم تماثل المعلومات (على سبيل المثال، بين جهات الاستثمار والمتلقين)، والقدرة التحليلية غير الكافية وعدم وضوح التعريفات الخضراء. بينما تكون التحديات الأخرى عامة في معظم المشروعات الطويلة المدى في بعض الأسواق، مثل التباين في درجة نضج الأسواق.

بدأت الخيارات التي تعالج هذه التحديات في الظهور. لقد تبنّى عدد كبير من البلدان اتخاذ تدابير تتعلق بأمور مثل الضرائب والدعم واللوائح التنظيمية كي تتمكن من التعامل مع التحديات البيئية التي تواجهها. وتُمثل هذه الإجراءات مساهمات فعّالة لتعزيز الاستثمار الأخضر، لكن تظل تعبئة رأس المال الخاص بصفة عامة غير كافية. فخلال العقد الماضي، ظهرت خيارات متنوعة إضافية في القطاع المالي في العديد من دول مجموعة العشرين، من الجهات الفاعلة في كل من القطاعين الخاص والعام، لدعم نمو التمويل الأخضر. وتشمل هذه الخيارات، من بين أشياء أخرى، المبادئ الطوعية للإقراض والاستثمار المستدامين، والإفصاح البيئي المحسَّن ومتطلبات الحوكمة، والمنتجات المالية مثل القروض الخضراء، والسندات الخضراء، وصناديق الاستثمار في البنية التحتية الخضراء،[1] ومنتجات الفهرس الأخضر. وينمو أيضًا التعاون الدولي بين المصارف المركزية، ووزارات المالية، وواضعي اللوائح المنظمة والمشاركين في السوق، مع التركيز بدرجة كبيرة على تبادل المعرفة المستخلصة من خبرات البلدان وبناء القدرات.

لقد جرى إطلاق مجموعة دراسة التمويل الأخضر تحت رئاسة الصين لاجتماعات مجموعة العشرين. وكان التكليف الخاص بها هو "تعريف حواجز السوق والحواجز المؤسسية التي تعيق التمويل الأخضر، وبناء على خبرات البلدان تعمل على تطوير خيارات حول كيفية تعزيز قدرة النظام المالي على حشد رأس المال الخاص في مجال الاستثمار الأخضر". لقد غطّى برنامج أولي يتألّف من خمسة موضوعات ثلاث مسائل قطاعية هي الأعمال المصرفية وسوق السندات والمؤسسات الاستثمارية، وكذلك موضوعين متداخلين، هما تحليل المخاطر وقياس التقدم. وتُدرك مجموعة دراسة التمويل الأخضر، نتيجة للاختلافات في الظروف المحلية، أن بعض الخيارات التي يتم اعتبارها ممارسات جيدة في بلد ما قد تكون غير ملائمة لبلد آخر. وبالتالي ركّزت على التقييم والجرد، وتبادل المعرفة وتطوير خيارات طوعية للبلدان كي تختار من بينها ومن أجل التعاون الثنائي/متعدد الأطراف. وقد راجعت مجموعة دراسة التمويل الأخضر تجارب بلدان عديدة وممارسات مختلفة في الأسواق، وتفاعلت مع المشاركين في السوق، واستفادت من المشاركة النشطة من المؤسسات الدولية، كما تلقت مساهمات من المعاهد البحثية. وقد عملت أيضًا بشكل وثيق مع المبادرات الدولية ومسارات

العمل الأخرى في مجموعة العشرين، وعلى وجه الخصوص، فريق عمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) الخاص بعمليات الإفصاح المالي المتعلقة بتغير المناخ ومجموعة دراسة تمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ التابعة لمجموعة العشرين.

نشأ عن عمل مجموعة دراسة التمويل الأخضر عددٌ من الخيارات لمجموعة العشرين والهيئات القُطرية، بغرض وضعها في الاعتبار للتبني الطوعي، لتعزيز قدرة النظام المالي على حشد رأس المال الخاص بالاستثمار الأخضر. وفيما يلي توضيح للخيارات الرئيسية:

1- **توفير إشارات وأطر السياسة الاستراتيجية:** يمكن أن توفر الهيئات القُطرية إشارات أوضح عن السياسة البيئية والاقتصادية لجهات الاستثمار فيما يتعلق بالأطر الاستراتيجية للاستثمار الأخضر، ومثلاً تبنّي أهداف التنمية المستدامة (SDG) واتفاق باريس.
2- **تعزيز المبادئ الطوعية للتمويل الأخضر:** يمكن أن تتعاون الهيئات القُطرية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص معًا من أجل تطوير وتحسين وتطبيق المبادئ الطوعية للمعاملات المصرفية المستدامة والاستثمار المسؤول ومجالات التمويل الأخضر الرئيسية الأخرى وقياس مدى تقدمها.
3- **توسيع شبكات التعلم من أجل بناء القدرات:** يمكن أن تحشد مجموعة العشرين والهيئات القُطرية الدعم لتوسيع منصات عمل بناء القدرات القائمة على المعرفة مثل شبكة المعاملات المصرفية المستدامة (SBN) ومبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) التي تساندها الأمم المتحدة، علاوة على مبادرات التمويل الأخضر الأخرى على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويمكن توسيع منصات العمل المذكورة والخاصة ببناء القدرات لتغطي عدداً أكبر من البلدان والمؤسسات المالية.
4- **دعم عملية تنمية أسواق للسندات الخضراء على المستوى المحلي:** بناءً على طلب البلدان المهتمة بتطوير أسواق سندات خضراء بالعملة المحلية، يمكن أن توفر المؤسسات الدولية ومصارف التنمية وهيئات الأسواق المتخصصة الدعم من خلال تجميع البيانات وتبادل المعرفة وبناء القدرات. وقد يشمل هذا الدعم، بالتعاون مع القطاع الخاص، تطوير إرشادات للسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح بالإضافة إلى القدرة على التحقق من صحة وثائق التفويض البيئية. يمكن أيضًا أن تلعب مصارف التنمية دورًا في دعم تنمية السوق، وعلى سبيل المثال عن طريق العمل كمستثمرين رئيسيين و/أو كجهات إصدار في أسواق السندات الخضراء بالعملة المحلية.
5- **تعزيز التعاون الدولي من أجل تسهيل الاستثمار العابر للحدود في السندات الخضراء:** يمكن أن تعزز الهيئات القُطرية أو جهات الأسواق فرص الاستثمار العابر للحدود في السندات الخضراء، والتي تشمل طرقاً من بينها التعاون الثنائي بين أسواق السندات الخضراء المختلفة، حيث يستطيع المساهمون في السوق استكشاف فرص شراء مستندات أجل لسندات خضراء مقبولة من الطرفين.
6- **تشجيع وتسهيل تبادل المعرفة عن المخاطر البيئية والمالية:** لتسهيل عملية تبادل المعرفة، يمكن أن تشجع مجموعة العشرين/مجموعة دراسة التمويل الأخضر على إجراء حوار يشمل القطاع الخاص والمؤسسات البحثية، من أجل استكشاف المخاطر البيئية والتي تتضمن أساليب جديدة تتعلق بتحليل وإدارة المخاطر البيئية في قطاع التمويل.
7- **تحسين طريقة قياس أنشطة التمويل الأخضر وتأثيراتها:** بالاستفادة من خبرات مجموعة العشرين والتجارب الأشمل، يمكن أن تطوّر مجموعة العشرين والهيئات القُطرية مبادرة للعمل على مؤشرات التمويل الأخضر والتعريفات المرتبطة بها، والنظر في خيارات لتحليل التأثيرات الاقتصادية والتأثيرات الأوسع نطاقًا على التمويل الأخضر.

---

[1] صناديق الاستثمار هي شكلٌ من الاستثمار الجماعي المغلق (أي أنها تُصدر عدداً ثابتاً من الحصص) يمكنه تسهيل أفقٍ استثماري طويل المدى بالمقارنة مع وسائل الاستثمار المفتوحة. ويجري تداول صناديق الاستثمار في البورصات، ويُديرها مدراء الصناديق، وغالباً ما يجري تنظيمها وفقاً لخطوط مواضيعية.